$A_{C.3/77/SR.41}$  الأمم المتحدة

Distr.: General 18 April 2023 Arabic

Arabic Original: English



# الوثائق الرسمية

### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيوبورك، يوم الثلاثاء، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية) لاحقا: السيدة كاتشمارسكا (نائبة الرئيس) .... (بولندا)

## المحتوبات

البند 66 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

- (أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)
  - (ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)
  - البند 67 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: ... (Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).





افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 66 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع) (A/77/18)

- (أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع) (A/77/233)
- (ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع) (A/77/232، و A/77/294، و (A/77/333)

البند 67 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/77/268)

1 - السيدة مكلويد (رئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشيعوب في تقرير مصيرها): قدمت تقرير الفريق العامل حق الشيعوب في تقرير مصيرها): قدمت تقرير الفريق العامل (A/77/268)، فقالت إن التقرير يبحث التحديات الملحة والمعقدة التي طرحتها انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ترتكبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمرتزقة والجهات الفاعلة ذات الصلة في السياق البحري. ومن المعروف جيدا أن القرصنة محرك رئيسي لتزايد استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في البحر، وهي تثير قلقا دوليا مستمرا وعاجلا. وعلاق على ذلك، هناك مخاوف أمنية بشأن استخدام السفن في الاتجار بالبشر، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأحياء البرية والسلع الأساسية المستمدة من الأحياء البرية.

2 – ومضت تقول إن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في تقديم مجموعة واسعة من خدمات الأمن البحري ربما يكفل زيادة تأمين المرور البحري، بيد أن ذلك يأتي على حساب حقوق الإنسان للبحارة وأفراد الأمن الخاص وغيرهم. وتلقى الفريق العامل معلومات عن الاستخدام غير المنظم وغير المتناسب للقوة في البحر؛ وانتهاكات الحق في الحياة والحرية وغيرها من حقوق السلامة البدنية؛ وانتهاكات ضمانات مراعاة الأصول القانونية الواجبة؛ وانتهاكات حقوق العمال. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الانتهاكات تتصاعد بسبب زيادة المنافسة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مصحوبة بانخفاض في نوعية الخدمات الأمنية الخاصة أممت وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حقوق الإنسان. ويسهم في زيادة الانتهاكات ضعف نظم الفحص والتدريب، وانتشار الأسلحة، وضعف رصد هذا القطاع والإشراف عليه.

2 - وأردفت قائلة إن من الضروري اعتماد أنظمة وإجراءات رقابية دولية ومحلية متسقة وفعالة تطبّق على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في البحر، مع اضطلاع دول العلم والدول الساحلية ودول الميناء بدور تنظيمي هام بشكل خاص. ويكتسب الاتساق عبر الولايات القضائية أهمية بالغة لمنع مالكي السفن من البحث عن أفضل جهة للتقاضي، مستغلين بذلك ضعف الأطر التنظيمية. ويجب أيضا إيلاء الاهتمام للاتجاه المقلق والمتنامي نحو تقديم الخدمات الأمنية على نحو مختلط في عرض البحر، حيث تجتمع الجهات الفاعلة الأمنية العامة والخاصة لتوفير الأمن البحري، وهو ما يمكن أن يطرح مشاكل خاصة فيما يتعلق بالرصد والرقابة والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التصدي لظاهرة مستودعات الأسلحة العائمة غير الخاضعة الرصد وغير المنظمة إلى حد كبير، بسبل قد تشمل إنشاء مستودعات الأسلحة ساحلية تكون تحت رقابة الدولة.

4 - وفي حين أن انتهاكات حقوق العمال لأفراد الأمن الخاص في البحر أمر سائد، فإن أي مبادرات تشريعية يجب أن تتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان في عرض البحر على نطاق أوسع، مع التركيز بصفة خاصة على الاستخدام غير المتناسب للقوة، وانتهاكات الحق في الحياة والحرية، فضللا عن ضمانات مراعاة الأصول القانونية الواجبة. ويجب أيضا أن يؤدي وجود إطار تشريعي وتنظيمي فعال في سياق الأمن البحري الخاص إلى كفالة إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة والانتصاف على نحو فعال.

5 – وفيما يتعلق بالمرتزقة والجهات الفاعلة ذات الصلة بالمرتزقة، تلقى الفريق العامل معلومات مثيرة للقلق بشأن الاستخدام المتنامي للسفن البحرية في نقل الأسلحة لأغراض المرتزقة. ووردت أيضا معلومات تشير إلى وجود صلات بالاتجار بالأشخاص عن طريق النقل البحري لمجندي المرتزقة بالإكراه من بلدان معينة. والغموض الذي يكتنف استخدام السفن البحرية لدعم الأنشطة المتصلة بالمرتزقة ليس مفاجئا، كما أن الافتقار العام إلى الشفافية بشأن هذه الأنشطة هو مسألة سبق للغريق العامل أن حددها كمسألة مثيرة للقلق في نقاريره التي تركز على نطاق أوسع على الارتزاق. غير أنه من الواضح أن هناك حاجة إلى جمع مزيد من البيانات وإجراء مزيد من البحوث حول هذا الموضوع.

6 - وسواء ارتكبت المرتزقة أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة انتهاكات حقوق الإنسان، فإن هناك افتقارا إلى المساءلة عنها وغياب إمكانية اللجوء إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا، بسبب خصوصيات السياق البحري. ولذلك يتحتم على الدول أن تعالج

22-24597 2/18

هذه الثغرات عن طريق تنظيم المجال البحري تنظيما فعالا تمشـــيا مع التوصيات الواردة في التقرير.

7 - السيد بولين (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن الهدف العام لسياسة الأمن البحري للاتحاد الأوروبي هو حماية مواطنيه واقتصاداته من عواقب الأعمال غير المشروعة المتعمدة ضد عمليات الشحن والموانئ. وتوفر لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتعزيز أمن مرافق السفن والموانئ والتوجيه المتعلق بأمن الموانئ إطارا تنظيميا لحماية الخط البحري في سلسلة لوجستيات النقل من خطر شن الهجوم أو التهديد به، وصمت لضمان أفضل مستوى ممكن من الأمن الوقائي للنقل البحري، مع احترام الحقوق الأساسية، ومراعاة المبادئ المعترف بها في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

8 - وأشار إلى ما ورد في التقرير من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من جانب المرتزقة والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وأكد من جديد موقف الاتحاد الأوروبي بأنه ينبغي عدم الخلط بين أدوار وأفعال المرتزقة، وهي فئة محددة خصيصا في القانون الدولي، وبين أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بالدور الهام الذي تؤديه وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح في إعادة تأكيد التزامات الدول ويشجع جميع الدول التي لم تؤيدها بعد على أن تفعل ذلك. وختم كلامه قائلا إن العمل الذي يؤديه الفريق العامل سيكون أكثر فعالية عندما يركز بشكل أوضح على المرتزقة والأنشطة المتصلة بالمرتزقة.

9 - السيد فاليدو مارتينيز (كوبا): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق لأن بلدانا مثل الولايات المتحدة تشجع، بالموارد والدعم اللوجستي، استخدام المرتزقة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، وزعزعة استقرار الحكومات المنتخبة بصورة شرعية، والحد من حق الشعوب في تقرير المصير، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومما يثير القلق أيضا استخدام الولايات المتحدة للمرتزقة لحماية أنشطتها في استخراج الموارد واستغلالها في بلدان الجنوب، التي كثيرا ما ترتبط بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو تؤدي إليها. ويجب على الفريق العامل أن يواصل تقييم كلتا المسألتين.

10 - وختم كلامه قائلا إنه يجب على الدول أن تمتنع عن تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وأن تحظر تلك الأنشطة في قوانينها الوطنية، من أجل منع أثر أنشطة المرتزقة على حقوق الإنسان.

11 - السيدة شو دايجو (الصين): قالت إنه على الرغم من حدوث زيادة مطردة في عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبر الوطنية في السنوات الأخيرة، فإن الرقابة الدولية الفعالة على أنشطتها في البر والبحر ضئيلة. وأكدت الصين دائما أن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ينبغي أن تمتثل امتثالا صارما للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتشريعات المحلية للبلدان المعنية. ويشكل الافتقار إلى الشفافية والتنظيم والمساءلة في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بعض البلدان مصدرا للقلق، نظرا لأن الموظفين والأمنية الخاصة في بعض البلدان مصدرا للقلق، نظرا لأن الموظفين لحقوق الإنسان في الخارج مع الإفلات من العقاب. ولذلك تحث الصين البلدان المعنية على إجراء تحقيقات شاملة دون تأخير ومحاسبة الجناة.

12 - السيدة مكلويد (رئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها): قالت إن الفريق العامل منوط بولاية واسعة النطاق تشمل المرتزقة والجهات الفاعلة ذات الصلة بالمرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة. غير أنه من المهم أن نتذكر أن المصطلح الوحيد الذي له أي نوع من التعريف القانوني هو "المرتزقة"، وأن هذه الجهات الفاعلة تعمل في عدة مجالات.

13 - ولاحظ الفريق العامل بقلق بالغ الاستخدام المتزايد للمرتزقة في مجموعة متنوعة من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، لاحظ أن مشاركة هذه الجهات الفاعلة تعمل على إطالة أمد النزاعات المسلحة، حيث لا يوجد حافز للمرتزقة لوضع حد لها؛ وتزيد من مستوى العنف المستخدم ضد السكان المدنيين، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والنهب واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يتصرف المرتزقة في جميع هذه الحالات دونما عقاب.

14 - وفيما يتعلق بإشارة ممثل الاتحاد الأوروبي إلى وثيقة مونترو، قالت إن الفريق العامل يحث أيضا جميع الدول على تأييد تلك الوثيقة. وركز فريق عامل تابع لمنتدى وثيقة مونترو مؤخرا على توفير الأمن في السياق البحري، تمييزا له عن السياقات البرية، بسبب التحديات الخاصة المرتبطة بتلك البيئة، بما في ذلك الافتقار إلى آليات المساءلة والشفافية والرقابة.

15 - وانتقلت إلى التوصيات الواردة في التقرير، فقالت إن هناك حاجة إلى إصدار تراخيص للموظفين الذين تستأجرهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتسجيلهم وفحصهم بفعالية. وبكتسب نطاق

الأنشطة المسموح بها، والقيود المغروضة على استخدام القوة، وإدارة الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة ونقلها واستخدامها، أهمية خاصة أيضا في السياق البحري. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري توضيح الجهة التي لها السلطة العامة على متن السفينة، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام القوة والاعتقال والاحتجاز، وذلك بالنظر إلى تزايد تقديم الخدمات الأمنية على نحو مختلط في قطاع الأمن البحري.

16 - ومضت تقول إنه يتعين على الدول أن تكفل التحقيق الفعال في انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وضمان إمكانية لجوء الضــحايا بفعالية إلى العدالة والمســاءلة والانتصــاف. وعلاوة على ذلك، من المهم تنظيم شركات الأمن العسكري الخاصة والمرتزقة. وبما أن 37 دولة فقط طرف في الاتفاقية الدولية لمناهضــة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، فإن الفريق العامل يحث الدول على أن تصبح أطرافا في هذه الاتفاقية وأن تجرم أنشطة المرتزقة وتجنيدهم وتدريبهم وتمويلهم ونشرهم بموجب القانون الوطني. وبالمثل، ينبغي أن تشـارك الدول في الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بصياغة مضمون إطار تنظيمي دولي بشأن تنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ورصدها والرقابة عليها. ونُشر مؤخرا المشروع الثاني لهذا الصك، وحُثت الدول على المشاركة في وضع صك مازم يطبق في البر والبحر على السواء، ويعترف بأوجه ضعف مجتمعات محلية معينة وبالحاجة الملحة إلى تنفيذ آليات لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

17 - الرئيس: دعا اللجنة إلى استئناف مناقشتها العامة للبندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 66 والبند 67 من جدول الأعمال.

18 - السيدة ديوب (السنغال): قالت إن جميع الدول لا تزال تطاردها العواقب الصحية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أدت إلى مفاقمة أوجه عدم المساواة القائمة وإيجاد أوجه عدم مساواة جديدة، وزعزعت استقرار المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تقويض العديد من المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الماضية. وبرزت إلى الواجهة آفات أكثر خبثا، مما زاد من رفض "الآخر" وهدد الرغبة المشتركة في تحقيق السلام والرخاء والأمن.

19 - وفي هذا السياق، لا يزال القضاء على العنصرية والتمييز العنصري أحد أكثر الشواغل إلحاحا في مواجهة المجتمع الدولي. ويجب على جميع الدول أن تلتزم بضيمان احترام حقوق الإنسان ومكافحة جميع أعمال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب

بكل حزم. ومن المؤسف أن هذه الظواهر لا يتزايد نطاقها فحسب، بل تؤثر بشكل غير متناسب أيضا على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والأقليات اللغوية والعرقية والدينية، والمهاجرين، وملتمسي اللجوء، واللاجئين.

20 - ولكي تكون سياسات القضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية فعالة وكفؤة، يجب ألا تقوم على اعتماد آليات إنفاذ أقوى فحسب، بل يجب أن تركز بقدر أكبر على زيادة الوعي والاختلاط بين الشعوب والثقافات من أجل التغلب على عدم الثقة في "الآخر" والقضاء على التحيز على أسس عرقية واثنية ودينية وثقافية.

21 - وتؤكد السنغال من جديد التزامها بالمساهمة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وتؤيد بنشاط الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتؤكد أيضا من جديد التزامها بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس، التي يجب أن تسترشد بها الدول في نهجها إزاء حل هذه المسائل في جميع الأوقات.

22 – السيدة تشاند (فيجي): قالت إن اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان كان لحظة فاصلة بالنسبة للفئات المهمشة في كل مكان، حيث إن العالم اعترف بشكل لا لبس فيه بالآثار الضارة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على التنمية الوطنية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23 - ومضــت تقول إن مبادئ إعلان ديربان تعكس حجر الزاوية الذي تقوم عليه ديمقراطية بلدها. ويمنح دستور فيجي جميع المواطنين، بمن فيهم شـعبا الروتومان وكيريباس، التصــويت على قدم المسـاواة. وبالإضـافة إلى ذلك، فإنه يحمي حقوق شـعوب الإيتوكي الأصــلية في البلـد. ويتعلم جميع الأطفـال لغتي الإيتوكي والهنـديـة الفيجيـة في المدرســة، وفيجي واحدة من البلدان القليلة التي يجري فيها معاملة أيام عيد الميلاد وعيد الفصـح وعيد ديوالي ومولد النبي محمد كلها على أنها عطلة رسمية مدفوعة الأجر.

24 - غير أنه يلزم توخي اليقظة المستمرة ضد قوى التطرف والتعصب والعنصرية. وتعاني فيجي، مثل جميع البلدان الأخرى، من منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تغذي العنصرية والتعصب وتضر بالوحدة الوطنية. ولا يمكن السماح للخوارزميات التي تكافئ الغضب وتعزز السخط بأن تنتشر كالنار في الهشيم. وتتطلع فيجي إلى الأمم المتحدة لتوفير أطر أقوى تمس الحاجة إليها بشأن التنظيم المسؤول

22-24597 4/18

للمساحات الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر استباقية في تقييم الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، أن تزيد من تمزيق نسيج المجتمعات.

25 – وأردفت قائلة إن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ويزيد من الحد من تمتع الأفراد والمجتمعات بحقوقهم وضمانات حمايتهم. وتعد الدول الجزرية الصحغيرة النامية البالغ عددها 39 دولة من بين تلك الفئات المهمشة. ولهذا السبب، يجب على الدول أن توحد جهودها الرامية إلى إنشاء مرفق لتمويل الخسائر والأضرار يمول تمويلا كافيا لتأمين وحماية حقوق لاجئي المناخ والمشردين داخليا بسبب المناخ. وهذه الآليات المالية جزء لا يتجزأ من دعم التطلعات الإنمائية للدول الأكثر قابلية للتأثر بتغير المناخ عن طريق تعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات المتعددة الأوجه التي تشكلها هذه الظاهرة. وتأمل فيجي في الحصول على نتائج مختلفة من الدورة السابعة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ. وتأمل أيضا في أن يتم الوفاء بالالتزام المقطوع في عام 2009 بالتعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنويا لتمويل العمل المناخي بحلول عام 2020 وفقا لخطة النتمية المستدامة لعام 2030.

26 - رئيس الأساقفة كاتشيا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن العنصرية تستند إلى الاعتقاد المشوه بأن شخصا ما متفوق على آخر، مما يتناقض تناقضا صارخا مع المبدأ الأساسي القائل بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وفي حين أن العنصرية العلنية يمكن تحديدها بسهولة وإدانتها بشكل صحيح، فإن التحيز العنصري كثيرا ما يتخذ أشكالا أكثر دهاء، بما في ذلك في السياسات والممارسات والمواقف في سوق العمل، وفي نظامي التعليم والعدالة الجنائية.

27 - ومضى يقول إنه لا يمكن أن يظل المجتمع الدولي غير مبال بخطورة هذه الظواهر. ويجب أن يغذي ويعزز احترام الكرامة المتأصلة في كل إنسان بدءا من العائلة - حيث يتعلم الأطفال في سن مبكرة قيم المشاركة والترحيب والأخوة والتضامن - ولكن أيضا في مختلف السياقات الاجتماعية التي يشارك فيها الناس.

28 - وفي الوقت الذي يتنقل فيه عدد أكبر من الناس أكثر من أي وقت مضى، يلفت الكرسي الرسولي الانتباه باستمرار إلى محنة المهاجرين واللاجئين وأسرهم، مذكّرا بكرامتهم غير القابلة للتصرف ومعترفا بأن زيادة تنقل البشر تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، الانفتاح على الآخرين. ومما يؤسف له أن المهاجرين، ولا سيما أولئك

الذين ينتمون إلى خلفيات نقافية مختلفة، ما زالوا يتعرضون لمواقف عنصرية وكارهة للأجانب، لا تسبب سوى المزيد من المعاناة والكرب بين الرجال والنساء والأطفال الذين غادروا أوطانهم بحثا عن السلام والرخاء والأمن. ويتطلب الكفاح ضد العنصرية وعيا متجذرا في الحقيقة والكرامة الإنسانية والأسرة، ومزروعا في المدرسة وفي المجتمع.

29 - السيد نزي (نيجيريا): قال إن أعمال العنصرية وكراهية الأجانب هي محاولة متعمدة لرفض الإنسانية المشتركة لجميع الشعوب، وتشكل إهانة لميثاق الأمم المتحدة. وتمثل هذه الآفات، بتحديها أبسط مبادئ المنظمة، تهديدا للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، وتقوض مباشرة حق الشعوب في نقرير المصير.

30 - ومضى يقول إن أي مذهب من مذاهب التقوق العنصري هو مذهب زائف علميا، وبغيض أخلاقيا، وظالم اجتماعيا، وخطير. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا في شجب ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويفسر موقف بلده المبدئي المناهض للتمييز العنصري التضحيات البشرية والمالية الهائلة التي قدمها في مكافحة الاستعمار والفصل العنصري وحكم الأقليات وغير ذلك من أشكال الهيمنة البشرية على بني البشر، ولا سيما في أفريقيا. وعلى الرغم من الهجمات التمييزية والكارهة للأجانب التي ترتكب ضد النيجيريين، فإن حكومة بلده أعطت الأولوية للحوار على المواجهة، وللدبلوماسية على فرض الجزاءات، لإيجاد حل لهذه الحوادث.

31 - وأردف قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدارس النقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في إعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ويواجه العديد من الأفارقة وذرياتهم أشكالا جديدة من الهيمنة، بينما يظل تقرير المصير الفعلي سرابا. ويلزم القيام بالمزيد لضمان الاعتراف والعدالة والتنمية للمنحدرين من أصل أفريقي.

32 - وتتتهج نيجيريا، باعتبارها الدولة السوداء الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، سياسة خارجية تتمحور حول الأفارقة بكل تأكيد. غير أنه لا يمكن اعتبار البلد بلدا متقدما تماما في الوقت الذي يعاني فيه الأفارقة، سواء في القارة أو في الشتات، من العوز والجوع والحرمان ومختلف أشكال التمييز. وختم كلامه قائلا إنه يدعو المجتمع الدولي، في هذا السياق، إلى توحيد قواه في مكافحة التمييز ضيد الأفارقة

والمنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما المهاجرين، الذين تذكرنا أوجه ضعفهم بأهوال الرق وتجارة الرقيق في الماضي.

33 - السيد ويراسيكارا (سري لانكا): قال إن من واجب جميع الدول أن تيسر وتكفل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصل في مجالات العمل والرعاية الصلحية والبيئة. وفي هذا السياق، يعتبر إعلان ديربان أساسيا في الاستجابة لآمال وتطلعات أولئك الذين ما زالوا يعانون من التمييز في جميع أنحاء العالم.

34 - ومضى يقول إن الدستور السريلانكي يكفل عدم التمييز ضد الأشـخاص، وينص على أنه لا يجوز التمييز ضـد أي مواطن على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الطائفة أو الجنس أو الرأي السياسي أو مكان الميلاد. وأي مذهب يقوم على التفوق العنصـري فهو مذهب زائف علمياً، ومدان أخلاقياً، وجائر وخطير اجتماعياً، وتدين سري لانكا النظريات التي تحاول تقرير وجود أعراق بشرية منفصلة.

35 - وأعرب عن شعور سري لانكا بقلق عميق إزاء مظاهر جميع أشكال الإرهاب والعنف على منصات الإنترنت، إدراكا منها أن شبكة الإنترنت يمكن أن تؤدي دورا حيويا في تعزيز المساواة والإدماج وعدم التمييز في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، تعتقد سري لانكا اعتقادا راسخا أنه ينبغي للدول أن تتحد معا وتتخذ خطوات شاملة نحو تعزيز أطرها التشريعية الوطنية للحد من هذه الحوادث.

36 - وأردف قائلا إن حكومة سري لانكا تعطي الأولوية لبناء الثقة وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية، وإجراء حوارات منتظمة على مختلف المستويات لضمان الوئام والتفاهم بين الأعراق، ومواصلة سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال الكراهية الدينية أو التعصب.

37 - وأعرب عن اعتقاده بأن أفضل حل للمسائل ذات الاهتمام الداخلي هو الآليات الداخلية، وقال إن وجهة نظر بلده، بعد إمعان النظر في الموضوع، هي أن الصين ستكون أقدر من غيرها على معالجة قضاياها الداخلية من أجل الصالح العام لشعبها.

38 – وختم كلامه قائلا إنه سيتعين على الدول أن تضع جانبا سياسة المناورة وأن تنظر إلى ما يمكن تحقيقه بشكل واقعي من أجل تحسين أحوال الجميع إذا أرادت أن تتصدى حقا للعنصرية وكراهية الأجانب والتمييز وأن تعمل معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29 - السيد نسواه (غانا): قال إنه على الرغم من الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التصدي للعنصرية والتمييز العنصري، لا تزال هناك تحديات. وعلاوة على ذلك، فإن تصاعد النزاعات على الصعيد العالمي لا يزال يعمق ويلات اللاجئين والمهاجرين من خلال زيادة تعرضهم لمختلف أشكال العنصرية وما يتصل بها من تعصب. وعرضت عوامل مشددة أخرى، مثل جائحة كوفيد-19، العديد من الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال، لأشكال مختلفة من التمييز بسبب الاستخدام المتزايد للمنصات الإلكترونية من أجل العمل والمعاملات التجارية. ولذلك يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة.

- 40 ومضى يقول إن الحكومة الغانية ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وفقا لدستورها. وتؤدي المؤسسات في غانا، بما فيها لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية واللجنة الوطنية المعنية بالتربية الوطنية، دورا حاسما من خلال تنفيذ برامج تثقيفية وبرامج بناء قدرات تهدف إلى تعزيز إقامة العدل وحشد دعم المواطنين حول القيم الديمقراطية التي تشجع على إقامة مجتمع سلمي وعادل وجامع. وعلاوة على ذلك، نقحت غانا سياستها واستراتيجيتها الوطنية للأمن السيبراني وسنت قانونا بشأن الأمن السيبراني، مما يوفر خطة لتطوير الأمن السيبراني في البلد للمساعدة في تطهير الفضاء السيبراني من جميع أشكال التجاوزات عبر الإنترنت، بما في ذلك العنصرية.

41 - وأردف قائلا إنه ينبغي للدول أن تضطلع بالتزاماتها إزاء إعلان وبرنامج عمل ديربان وعمليات متابعتهما، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول التي لم تعتمد بعد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أن تفعل ذلك.

42 - وأعرب عن ترحيب غانا بالمفاوضات المتعلقة بصياغة اتفاقية عالمية لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، وتشديدها على الحاجة الملحة إلى أن تشارك الدول الأعضاء في المفاوضات بطريقة تكفل أن تتضمن الوثيقة، عند اعتمادها، عناصر قابلة للتنفيذ تستجيب لاختبار الزمن وتصمد أمامه في مكافحة العنصرية بجميع أشكالها على الإنترنت. وفي هذا السياق، تشاطر غانا الرأي القائل بأنه يمكن التصدي لهذا الخطر من خلال اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره يتسم بالتعاون بين الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن الأهمية بمكان أيضا التعاون بين أصحاب

22-24597 6/18

الخاص والأوساط الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، من المهم أن يدمج أصحاب المصلحة المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة لأن ذلك سيساعد على معالجة أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة.

43 - وأعرب عن ترحيب غانا أيضا بدعوة الأمين العام إلى إعطاء الأولوية لتحقيق المساواة العرقية في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال السماح لضحايا عدم المساواة العرقية بالمشاركة في المشاورات بشأن قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر عليهم.

44 - وانتقل إلى مسألة الحق في تقرير المصير، فقال إنه يلاحظ مع القلق أنه كان يمكن صـياغة تقرير مفوضـة الأمم المتحدة السـامية السابقة لحقوق الإنسان، الذي يقيّم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين، وإصداره بطريقة أكثر تقليدية. وختم كلامه قائلا إنه يجب النظر إلى عملية تناول حقوق الإنسان على أنها محايدة لأن أي تصور لتسييس حقوق الإنسان يقوّض التقدم المحرز في تعزيزها.

45 - السيد يحياوي (الجزائر): قال إنه لا تزال هناك للأسف أشكال جديدة من الظلم على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولى للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولا يزال إعلان وبرنامج عمل ديربان يشكلان الصكين الرئيسيين للتعامل بفعالية وبشكل جماعي مع تهديدات العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبلزم اتخاذ إجراءات عالمية لمكافحة الأشكال المعاصرة للتمييز والتعصب، التي يجب رفضها بقوة من خلال الوسائل السياسية والقانونية، بما في ذلك عن طريق إدانة ووقف إساءة استخدام تكنولوجيات الاتصالات وتنظيم حملات التوعية والتثقيف.

46 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، قدمت الجزائر القرار 130/72 إلى الجمعية العامة بشأن إعلان يوم 16 أيار /مايو يوما دوليا للعيش معاً في سلام إسهاما في تعبئة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلام والتسامح والتفاهم والتضامن في جميع أنحاء العالم.

47 - وانتقل إلى مسألة تقرير المصير، فقال إن الحق في تقرير المصير مبدأ تأسيسي للأمم المتحدة وإن ممارسة هذا الحق ضرورية للتمتع الكامل بجميع الحقوق الأخرى. وهذا الحق مبدأ أساسي في السياسة الخارجية للحكومة الجزائرية، ودعمها الثابت لقضية أولئك

المصلحة الرئيسيين مثل البرلمانات الوطنية والمجتمع المدنى والقطاع الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي مثال هام على موقفها المبدئي في هذا الصدد. وختم كلامه قائلا إنه تلزم التعبئة الدولية واتخاذ إجراءات منسقة لضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل ضمان تمتع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي بحقوقها تمتعا كاملا.

48 - السيدة أوتشوا إسبيناليس (نيكاراغوا): قالت إن العنصرية والتمييز شكلا، من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي إلى الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الشعب اليهودي، ذربعة الأقسى وأبغض الأيديولوجيات والممارسات.

49 - وأضافت تقول إن الميثاق الأعظم لبلدها وقانون الحكم الذاتي والقوانين الأخرى التي تشير إلى حقوق الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي تستند إلى مبدأ تقرير المصير وعدم التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني أو الثقافة أو الدين أو المعتقد الروحي واللغة. وتضمن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، انطلاقا من التزامها الراسخ بالقضاء على الفقر وتنفيذ خطة عام 2030، حصول جميع النيكاراغوبين على نحو شامل دون تمييز على الرعاية الصحية والتعليم الجيد والسكن اللائق والتغطية الكهربائية والسيادة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت قوانين وسياسات لضمان حماية أضعف الفئات ومشاركتها الفعالة، مما يجعل نيكاراغوا أكثر البلدان إنصافا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكارببي من حيث مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

50 - وتابعت تقول إن الحوار والتعاون يوفران أفضــل حل يمكن التوصل إليه لأي حالة دون اللجوء إلى التدخل الأجنبي أو الضغط الخارجي أو وضع الشروط أو التسييس. وفي هذا الصدد، تؤيد نيكاراغوا الجهود التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية لحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية وتعارض التدخل في الشوون الداخلية لهذا البلد وتسييس قضايا حقوق الإنسان. وهي تدعم كذلك الصين في تنفيذ سياسة "بلد واحد، ونظامان" في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصـة، وتؤيد التدابير المتخذة لضمان أن يعمل النظام بطريقة مستقرة ودائمة.

51 - تولت السيدة كاتشمارسكا (بولندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

52 - السيدة تيو (سنغافورة): قالت إن من المستهجن أنه بعد مرور أكثر من عقدين على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديريان، تتزايد حالات التمييز العنصري والتعصب العرقي. ولقد تعمقت خطوط التصدع المجتمعية، مما يثير الكراهية والتعصب وكراهية الأجانب، وما برحت

الأفكار المتطرفة والإقصائية تنتشر عبر الإنترنت، مع الزيادة الهائلة في خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي التي تشكل مصدر قلق خاص.

53 - وواصلت كلامها قائلة إن سنغافورة، التي تعلمت درسا قاسيا نتيجة الفترة التي شهدت فيها قبل استقلالها توترات طائفية وأعمال شعب عرقية عنيفة، بنت بعناية مجتمعا متنوعا للغاية ولكنه متناغم. فدستور بلدها ينص على المساواة في الحماية وعدم التمييز، ويقوم المجلس الرئاسي لحقوق الأقليات بالتدقيق في جميع التشريعات لكفالة أنها لا تميز ضد أي جماعة عرقية أو دينية، ويقدم المجلس الرئاسي للوئام الديني المشورة إلى حكومة بلدها بشأن المسائل التي تؤثر على الوئام الديني. وبالإضافة إلى ذلك، يكفل قانون بشأن الحفاظ على الوئام الديني عدم قيام الزعماء الدينيين أو الجماعات الدينية بإثارة مشاعر العداوة على أساس الدين، أو إساءة استخدام الدين لأغراض سياسية.

54 – واستدركت قائلة إنه لا يمكن القضاء على التمييز بمجرد سن القوانين؛ فهناك حاجة أيضا إلى الثقة والاحترام المتبادلين. وإدراكا منها لذلك، وسعت سنغافورة المساحات المشتركة لتعزيز أوجه التفاعل بين المجتمعات المحلية وكفلت وجود مزيج متنوع من المجموعات العرقية في المجمعات السكنية العامة منعا لنشوء الجيوب العرقية. وعلاوة على ذلك، تشمل أعيادها الوطنية المقررة مهرجانات إثنية ودينية من قبيل السنة الصينية الجديدة، ويوم فيساك، وهاري رايا، وديوالي، وعيد الميلاد، وتنظم دوائر الوئام المتعددة الأعراق والمتعددة الأديان أحداثا مشتركة بين الأديان وبين الأعراق لتعزيز الترابط المجتمعي، بحيث يسهم ذلك في تعميق التفاهم والتسامح.

55 - وأشارت إلى أنه في بناء مجتمعات متماسكة، أمام الدول الكثير لتتعلمه من بعضها البعض. ولذلك تشرك سنغافورة مختلف أصحاب المصلحة في تحسين النهج الذي تتبعه في هذا المجال، وهي على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب.

56 - السيد هيل (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن عدم الإنصاف والظلم والتمييز والتعصب تشكل تهديدات للديمقراطية والتنمية المستدامة والاستقرار العالمي. فالموروثات العميقة الجذور للعنصرية والتمييز العنصري متأصلة وتمتد لقرون، وهذه حقيقة لا يوجد بلد محصن ضدها، بما في ذلك الولايات المتحدة. ويسلم بلده بضرورة أن تبدأ قيادته لقضايا حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بقضايا العدالة العرقية، في الداخل، لكي يكون نصيرا ذا مصداقية في الخارج، وهذا

هو السبب الذي يقضي بأن يكون تعزيز المساواة والعدالة العرقيتين أولوية قصوى، كما يتضح من جهوده الرامية إلى النهوض بالمساواة العرقية ودعم المجتمعات التي تقدم لها خدمات غير كافية، وتنفيذ تدابير حماية الحقوق المدنية المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الناشئة، وتعزيز الإنصاف في مجال الرعاية الصحية، وزيادة فرص المشاركة في التصويت، وضمان التنفيذ العادل للاستثمارات في البنى التحتية، والنهوض بالعدالة البيئية.

57 - وأردف يقول إن الولايات المتحدة قدمت، في آب/أغسطس 2022، إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري تقريرها الدوري الذي يسلط الضوء على الإجراءات العديدة المتخذة على نطاق الحكومة بأسرها للتصدي للتمييز العنصري والإثني في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، عين وزير خارجيتها أول ممثلة خاصة معنية بالمساواة والعدالة العرقيتين لقيادة الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان الواجبة للأشخاص المنتمين إلى مجتمعات عرقية وإثنية مهمشة، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية، ومكافحة أوجه العنصرية والتمييز والعنف وكراهية الأجانب النظمية في جميع أنحاء العالم.

58 – وأعرب عن تأييد الولايات المتحدة بقوة لإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي والآلية الدولية للخبراء المستقلين المعني بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى دعوتها الدائمة إلى جميع المكلفين بولايات مواضيعية في الطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وجهت الولايات المتحدة مؤخرا دعوتين إلى الآلية الدولية للخبراء المستقلين وإلى فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي للقيام بزيارتين رسميتين في ربيع عام 2023. وهي نتطلع إلى هاتين الزيارتين وإلى مواصلة الحوار البناء والتعاون مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالإنصاف والعدالة العرقيتين.

59 - وأشار إلى أنه ينبغي للدول المسؤولة، بدلا من أن تتهرب من التدقيق في سجلاتها المتعلقة بحقوق الإنسان، أن تعترف بالقضايا بقصد تحسينها. ولذلك ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تضم جهودها إلى الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة وأن تتصدى لآفة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب لأنه عندما تكون جميع الشعوب، بغض النظر عن عرقها أو أصلها الإثني، حرة للارتقاء إلى مستوى إمكاناتها الكاملة، يتعزز الأمن الجماعي.

60 - السيد غونزاليس بهماراس (كوبا): أشار إلى أن الالتزامات المتعهد بها في إعلان وبرنامج عمل ديربان لم تنفذ بعد، وقال إن من

22-24597 8/18

دواعي القلق أن بعض البلدان المنقدمة النمو لا تزال تصر على تجاهل هذا الصك الأساسي أو التقليل من قيمته. ومن دواعي القلق البالغ أيضا أن بلدانا مثل الولايات المتحدة تواصل تبرير الترويج لأفكار النقوق والعنصرية، بما في ذلك داخل النظام السياسي. ومن غير المتصور أن بلدا غنيا مثل الولايات المتحدة، يدعي أنه مناصر لحقوق الإنسان، لم يتمكن بعد من التصدي للعنصرية الهيكلية والنظمية التي تعاني منها الأقليات المنحدرة من أصل أفريقي والأقليات اللاتينية والأقليات من الشعوب الأصلية. فالعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب جزء من الحياة اليومية في هذا البلد. ولا توجد طريقة أخرى تفسر التمثيل غير مناسب للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي بين السجناء أو في صفوف الفقراء والمشردين في الولايات المتحدة، أو كيف أنهم قد تضرروا بشكل غير متناسب للغاية من جائحة كوفيد –19. وتشكل قضيتا جورج فلويد وبريونا تايلور مثالا على وحشية الشرطة التي يواجهها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي يوميا نتيجة لنظام إقصائي وعنصري.

61 – ومضى يقول إن نظريات التقوق التي تقوم عليها العنصرية والتمييز العنصري هي نظريات زائفة علميا ومستهجنة أخلاقيا وجائزة وخطيرة اجتماعيا. ويجب مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والقضاء عليها بجميع مظاهرها. غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه ما دامت الأسباب الجذرية لهذه الظواهر، مثل الفقر والتخلف، ومخلفات الاستعمار، والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، ونقص التعليم، لا تزال دون معالجة، وما دام أنه لا يُروِّج لثقافة قوامها التسامح والاحترام. وبالنسبة لكوبا، وهي دولة تعتز بكونها متعددة الأعراق، يشكل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب حتمية أخلاقية. ولذلك فهي تواصل تنفيذ برنامجها الوطني لمكافحة العنصرية التي لا تزال قائمة نتيجة لموروثات القضاء على التحيزات العنصرية التي لا تزال قائمة نتيجة لموروثات قون من الاستغلال والاستعمار.

62 - وواصل كلامه قائلا إن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير. غير أن هذا الحق لا يزال حلما مستحيلا بالنسبة لكثير من الشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. وتشهد هذه الشعوب التي دفعت بالفعل ثمنا باهظا لتحقيق استقلالها والحفاظ عليه كيف تُبذل محاولات ترمي إلى انتهاك هذا الحق من خلال فرض تدابير قسرية انفرادية وخطط تخريبية لتغيير النظم الدستورية القائمة في بلدانها. ويعرف الشعب الكوبي جيدا قيمة تقرير المصير. ولأن كوبا تجرأت على ممارسة هذا الحق، فرضت عليها

الولايات المتحدة أطول حصار اقتصادي وتجاري ومالي في التاريخ. ولا يزال أكثر من ستة عقود من العقاب والعداء والاضطهاد ساري المفعول، ولقد ازداد الوضع حدة خلال جائحة كوفيد –19، مع الغرض المعلن عنه المتمثل في خنق الشعب الكوبي وإخضاعه إشباعا لرغبة الولايات المتحدة المعروفة جيدا في الهيمنة والسيطرة على كوبا. والحصار الذي لن يتوقف وفد بلده أبدا عن التنديد به هو إهانة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويشكل انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي، وهو العقبة الرئيسية أمام تنمية البلد. بيد أنه بعد ستة عقود من تطبيق السياسة نفسها دون جدوى، ينبغي للولايات المتحدة أن تكون قد فهمت بالفعل أن الشعب الكوبي لن يتوانى في الدفاع عن حقه في تقرير المصير واختيار مساره الخاص للتمية الاقتصادية والاجتماعية.

63 - السيدة إينانج أورنيكول (تركيا): قالت إن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا تزال تشكل تحديا للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويستند الدستور التركي إلى المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز أمام القانون، بغض النظر عن العرق أو اللون أو اللغة أو نوع الجنس أو الرأي السياسي أو المعتقد الفلسفي أو الدين والمذهب، أو أي اعتبار آخر من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري جزءا لا يتجزأ من التشريعات الوطنية لبلدها، وتتخذ تدابير تشريعية وادارية في مجالي التعليم وإنفاذ القانون لمكافحة التمييز.

64 – وتابعت تقول إن النجاح في مكافحة جميع أشكال ومظاهر التعصب والتمييز يتطلب بذل جهود مشتركة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وبناء على ذلك، فإن تركيا طرف في جميع الصكوك الدولية ذات الصللة وتعترف بالقيمة المضافة للجهود الإقليمية، بما في ذلك في مجلس أوروبا ومن خلال منابر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

65 - وأشارت إلى أن التزايد المقلق للعنصارية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية وخطاب الكراهية هو مصدر قلق بالغ. وقد زادت جائحة كوفيد -19 من تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل وكشفت عن تأثير العنصارية على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، والذين عانوا من آثار اجتماعية واقتصادية غير متناسبة وأكبر بكثير من جراء الجائحة.

- 66 وأضافت أن أفراد الجماعات الدينية أو الإثنية يتعرضون بصورة متزايدة لأعمال عدائية، ويتعرض الناس للوصم على أساس العرق واللون والنسب والأصل القومي أو الإثني، ويزداد شيوع استخدام الدعاية العنصرية في السياسة. ويجب على السياسيين ووسائل الإعلام أن يفوا بمسؤوليتهم عن التصدي لهذه التهديدات، ويجب إقامة شراكات مع قادة الرأي والطوائف الدينية والمجتمع المدني وشركات التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، يجب الاستقادة من المنظمات الإقليمية والعالمية على نحو أفضل لاسترعاء انتباه العالم إلى خطورة المسألة وإيجاد حلول مشتركة شاملة. وستشمل الخطوات الملموسة في هذا الاتجاه تعزيز الآليات الحالية وإنشاء منصات جديدة يمكن للضحايا من خلالها أن يبلغوا مباشرة عن الحوادث.

67 - وواصلت كلامها قائلة إنه يتعين على الدول في الوقت نفسه أن تعمل في تضامن لتعزيز ثقافة قوامها السلام. وتواصل تركيا الاضطلاع بدور رائد في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية وخطاب الكراهية وكراهية الإسلام على كل منصة. وفي هذا السياق، يشكل اتخاذ القرار الذي أعلن فيه يوم 15 آذار /مارس يوما دوليا لمكافحة كراهية الإسلام خطوة هامة. وعلاوة على ذلك، تبرز مبادرة تحالف الأمم المتحدة للحضارات، بقيادة تركيا وإسبانيا، بوصفها وسيلة لتشجيع مزيد من التفاهم والاحترام المتبادل بين الثقافات. ومن الأدوات القيمة الأخرى عملية اسطنبول لمكافحة التعصب والتمييز والتحريض على الكراهية و/أو العنف على أماس الدين أو المعتقد، التي لا تزال إمكاناتها الكاملة غير مستغلة.

68 - السيدة بيربيرا غوميز (البرازيل): قالت إن البرازيل، بوصفها موطنا لأكبر عدد من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبالسعي إلى تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين، تمشيا مع إعلان وبرنامج عمل ديربان. وعلى مدى العقود الماضية، ألغت البرازيل نظام الإفراج بكفالة والسقوط بالتقادم القانوني فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالعنصرية، وسنّت قانونا بشأن مكافحة العنصرية وتعزيز المساواة العرقية، وأطلقت مجموعة من المبادرات لتعزيز حقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك تثقيف الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان، وبرامج لحماية ضحايا العنف من الشباب، وتدابير لزيادة الرقابة على ضباط الشرطة. وعلاوة على ذلك، صدقت مؤخرا على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة وعلاوة على ذلك، صدقت مؤخرا على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة

العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، التي سيكون لها مركز قانوني يرقى إلى مستوى تعديل دستوري.

69 - وتابعت تقول إن البرازيل قد اعتمدت نظاما واسع النطاق من الإجراءات الإيجابية والحصص في الجامعات العامة وفي الخدمة العامة، يتيح للبرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي فرصا أكبر، وأنشات العديد من النماذج الجديدة والناجحة التي يحتذى بها، بحيث تتصدى بشكل مباشر للتحديات التي تطرحها القولبة السلبية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وتؤيد البرازيل تأييدا تاما إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي لأنه سيجمع بين المجتمع المدني والحكومات، وتتطلع إلى انعقاد دورته الأولى. وعلاوة على ذلك، تشارك البرازيل في المفاوضات المتعلقة بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام، وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتخطى خلافاتها بالانخراط في الحوار والتعاون وتجنب التسييس.

70 - السيدة منديز غرويزو (إكوادور): قالت إن بلدها ملتزم بحقوق الإنسان، كما يتضح في الواقع من تصديقه على جميع الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يعلن الدستور الوطني أن إكوادور بلد متعدد القوميات ومتعدد الثقافات ويعترف بالحقوق الفردية والجماعية لجميع فئات السكان التي يتكون منها البلد. وفي عام 2016، أكدت إكوادور من جديد التزامها بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي عن طريق إعلانها عن سياسة وطنية، مما سمح بوضع سياسات عامة لتحقيق الأهداف المحددة في إطار مجالات التركيز الرئيسية الثلاثة: الاعتراف والعدالة والتنمية.

71 - وتابعت نقول إن فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي اطلع مباشرة، خلال زيارته إلى إكوادور في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، على التقدم المحرز في مجال تعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها، ولا سيما في مجال مكافحة العنصرية والتمييز الهيكلي اللذين حدا في الماضي من إمكانية حصول هؤلاء السكان على الحقوق. ولقد اعترف الفريق العامل بجهود حكومة بلدها من حيث إتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة وتجريم جرائم الكراهية، وإعداد بيانات مصنفة حسب العرق والأصل الإثني، وتطبيق الإجراءات الإيجابية من أجل زيادة معدل الالتحاق بالنظام المدرسي والبقاء فيه. وعلاوة على ذلك، أكد من جديد نجاح الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز التعليم الإثني والتعليم المشسترك بين الثقافات بوصفها آليات لتعزيز

22-24597 10/18

الإدماج والتعليم المناسب من الناحية الثقافية وإبراز صورة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. وأشيد أيضا بإنشاء مؤسسات محددة، مثل أمانة لحقوق الإنسان ومجلس وطني للمساواة بين الشعوب والقوميات.

72 – وواصلت كلامها نقول إن الغريق العامل حدد أيضا أن السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي هم من أضعف الفئات من حيث الحصول على الحقوق ويعانون من أسوأ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية؛ ولذلك من الضروري مواصلة تصميم السياسات التي تعزز رفاه هؤلاء السكان وكرامتهم. ومن المهم أيضا تتفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان من أجل تحقيق الإدماج الكامل لجميع الشعوب بروح من التضامن والتعاون والاحترام.

73 – وأشارت إلى أن تنفيذ خطة عام 2030 يتطلب تجديد الالتزام بمبادئ المساواة والإنصاف والسلام والتسامح. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

74 - السيدة أهانغاري (أذربيجان): قالت إن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب كثيرا ما تكون من بين الأسباب الجذربة للنزاعات المسلحة والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان. ولا تزال العنصرية تشكل أيضا عقبة رئيسية أمام العلاقات الودية بين الدول. وأضافت أن الدعاية التي تحض على الكراهية، مقترنة بسياسات تهدف إلى زرع بذور الشقاق على أسس دينية وعرقية، وبناء مجتمعات أحادية الإثنية، والدعوة إلى أفكار تنم عن التنافر والتفوق العرقيين، تغذي التعصيب القائم على الهوية، وتزعزع استقرار المجتمعات، وتقوض التعايش السلمي. وأشارت إلى أن المحاولات الرامية إلى استخدام الماضي كسلاح والترويج للروايات التاريخية الملفقة تخدم الغرض نفسه، بحيث تؤدي إلى نشأة أجيال لديها شعور عميق بالكراهية والتعصب. ويتعين على الدول أن تعزز جهودها وإرادتها السياسية للتصدي بفعالية لهذه التحديات وأن تصر على جميع المستويات على أنه ينبغي الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف للجميع بوصفها الأساس الذي تقوم عليه الحرية والعدالة والسلام في العالم.

75 – ومضت تقول إن أذربيجان بلد متعدد الإثنيات يحق فيه لجميع المواطنين والمقيمين التمتع الكامل بما لهم من حقوق الإنسان والحريات على قدم المساواة ودون تمييز، وفقا لدستور البلد وتشريعاته. وستواصل حكومة بلدها جهودها الرامية إلى الحفاظ على التماسك المدني وتعزيز استيعاب الجميع وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قدمت أذربيجان

مؤخرا تقاريرها الدورية من العاشر إلى الثاني عشر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري واتخذت خطوات إيجابية نحو القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما في ذلك عن طريق تعزيز القوانين القائمة لمكافحة التحريض على الكراهية العنصرية وفرض عقوبات أشد. وبذلت أيضا جهودا متضافرة لضمان المساءلة عن انتهاكات الاتفاقية عن طريق الشروع في إجراء تحقيقات جنائية في الانتهاكات المحتملة ومقاضاة الجناة المزعومين حيثما توجد أسباب كافية للقيام بذلك.

76 - وأعربت عن النزام أذربيجان بحماية النراث النقافي على أساس غير تمييزي، على النحو المبين في قوانينها ودستورها، وبالوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بالحفاظ على النراث الثقافي والديني والتاريخي، بما في ذلك في أراضيها المحررة، بغض النظر عن الأصل الإثني أو الديني أو الثقافي. وقد نفذت حكومة بلدها تدابير أمنية جديدة بشأن الوصول إلى المواقع التراثية، ورصدت بانتظام حالة المواقع والظروف القائمة فيها، وأصدرت تعليمات لأطقم البناء بشأن الإجراءات اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من خطر إلحاق الضرر بالمواقع أثناء أنشطة البناء.

77 - وأشارت إلى أن أذربيجان، بتيسيرها عودة مئات الآلاف من المشردين داخليا إلى الأراضي المحررة، ملتزمة بإعادة بناء المجتمعات المتعددة الإثنيات والمتنوعة التي سكنت المنطقة قبل الاحتلال. ويأتي هذا الالتزام من أعلى المستويات، مما يدل على استمرار انفتاح بلدها حيال جميع المواطنين بغض النظر عن خلفيتهم الإثنية أو الدينية أو اللغوبة.

78 - وفي الختام، شددت على أنه على الرغم من العواقب المدمرة للحرب التي شنت ضد أذربيجان وما تعرض له الشعب الأذربيجاني من فظائع ومعاناة لا توصف، سيواصل بلدها جهوده الرامية إلى تعزيز التعددية الثقافية واستيعاب الجميع.

79 - السيدة لورتكيبانيدزه (جورجيا): قالت إن الحق في المساواة وعدم التمييز مكفول على المستوى الدستوري في جورجيا. وعلاوة على ذلك، يمثل تعزيز المساواة وضمان إعمال حقوق الإنسان والحريات دون تمييز أولوية أساسية في الاستراتيجية الوطنية لحكومة بلاها لحماية حقوق الإنسان للفترة 2022–2030. ويجري العمل بالتعاون الوثيق مع ممثلي المجتمع المدني، الذين يمكنهم الانضمام إلى الهيئة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.

80 - وتابعت تقول إنه في عام 2020، وقعت وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام والمحكمة العليا ومكتب الإحصاء الوطني في جورجيا

مذكرة بشأن التعاون، أسفرت عن إنشاء نظام بيانات حديث ومشترك وشامل للإحصاءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة على أساس التعصب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنظيم عدد من حملات التوعية وبناء التسامح على الصعيدين المركزي والمحلي. وعملا بمبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا"، تتعاون حكومة بلدها بانتظام مع منظمات الأقليات والناشطين في هذا المجال.

81 - وأعربت عن الأسف لأن حالة حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين اللتين تحتلهما روسيا لا تزال تثير القلق. فالتمييز على أسس إثنية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والتعديات على الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والصحي، وعمليات الاختطاف، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وانتهاكات حق الفرد في تلقي التعليم بلغته الأم في كلا المنطقتين اللتين تحتلهما روسيا، لا يزال يؤثر تأثيرا سلبيا للغاية من الناحية الإنسانية على حياة الناس اليومية. ولن يتسنى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الانتهاكات التي تستهدف الجماعات الإثنية في المنطقتين المحتلتين من جورجيا وفي مختلف أنحاء العالم، إلا من خلال الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي.

82 - السيدة يابي ني باه (كوت ديفوار): قالت إن العنصرية تعوق التنمية الاجتماعية والأخلاقية لملايين الناس وتمتعهم بحقوق الإنسان الواجبة لهم، وتؤدي إلى نفاقم أوجه عدم المساواة، وتؤجج النزاعات، وتقوض جهود الأمم المتحدة الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد الفجوة المتنامية بين البلدان الغنية والبلدان النامية من التهميش والاستبعاد العنصري وتعزز نمو الحركات المعتدة بالنفوق والحركات اليمينية المتطرفة التي تؤيد خطاب الكراهية واللغة العنصرية، لا سيما ضد المهاجرين.

83 – واستدركت تقول إنه ينبغي ألا تلقي هذه الحالة بظلالها على التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي في معالجة هذه المسألة، لا سيما منذ إعادة تأكيد حق الشعوب في تقرير المصير، واعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان، والقيام مؤخرا بإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للبناء على هذا التقدم وإنهاء العنصرية.

84 - وتابعت تقول إن مكافحة العنصرية لن تكون فعالة إلا إذا عالجت أسبابها الجذرية، بما في ذلك الفقر وتغير المناخ والنزاع،

التي تدفع إلى الهجرة وتعزز عقدة استعلاء السكان المضيفين تجاه المهاجرين وازدراءهم لهم. وتُتخذ تدابير لمكافحة الجهل، الذي يعزز وهم الاستعلاء العرقي والتعصب واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لبث رسائل الكراهية والتفوق.

- 85 - وأشارت إلى أن كوت ديفوار، اقتناعا منها بأن التنوع والاختلاف يشكلان مصدرا للثروة والتنمية، انضمت إلى جميع الصكوك الدولية المناهضة للعنصرية وهي طرف في جميع القرارات ذات الصلة المتخذة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن العنصرية محظورة بموجب دستورها، الذي يفرض عقوبات بالسجن تتراوح بين 5 و 10 سنوات وغرامات. وتتضاعف هذه العقوبات إذا ارتكب الجريمة موظف حكومي أو إذا ارتكبت عن طريق الصحافة أو وسائل التواصل الاجتماعي. وفي إطار الحملة التي تقوم بها كوت ديفوار لمكافحة العنصرية، أدخلت في المناهج الدراسية مواضيع تراعي التسامح العرقي والإثني والديني من أجل غرس قيم قبول الاختلاف والتنوع في نفوس الشباب.

86 - السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أكد من جديد موقف حكومة بلده المبدئي المناهض لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فقال إن العنصرية والتمييز العنصري يشكلان جريمتين ضد الإنسانية وانتهاكا للكرامة والمساواة، ولذلك لا يمكن تبريرهما تحت أي ظرف من الظروف.

87 - وأعرب عن قلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البالغ إزاء الانتهاكات البغيضـة لحقوق الإنسـان التي ترتكب في مختلف أنحاء العالم، حيث تستدعي حالة حقوق الإنسان المتردية في الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى اهتماما خاصـا. ففي الولايات المتحدة، تُرتكب انتهاكات خطيرة للحق في الحياة نتيجة للعنصـرية والتمييز العنصـري النظميين وانتشـارهما على نطاق واسـع. فلقد لقي آلاف الأبرياء من الأمريكيين المنحدرين من أصـل أفريقي حتفهم نتيجة للعنف الوحشـي الأقليات في خوف شـديد إزاء تزايد عدد الجرائم المتصـلة بالعنصـرية الأقليات في خوف شـديد إزاء تزايد عدد الجرائم المتصـلة بالعنصـرية الإنسـان المتردية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية وعدم مناقشـتها على الإطلاق في اللجنة مأسـاة وإبراز لازدواجية المعايير. ولهذا، يطالب وفد بلده بقوة بأن تجري الآليات الدولية لحقوق الإنسـان لحقوق الإنسـان الجسـيمة والمنهجية والواسـعة النطاق لحقوق الإنسـان، بما في ذلك العنصـرية والتمييز العنصـري وكراهية لحقوق الإنسـان، بما في ذلك العنصـرية والتمييز العنصـري وكراهية

22-24597 12/18

تحاسب المسؤولين عنها.

88 - وأعرب عن قلق جمهورية كوربا الشعبية الديمقراطية كذلك إزاء المحاولات المكشوفة من جانب بعض الدول الأعضاء للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى بذريعة حقوق الإنسان. فقضايا حقوق الإنسان ينبغي ألا تستخدم أبدا لأغراض سياسية، بل ينبغي أن تُعالَج بطريقة تتيح تعزيز التعاون الدولي والحوار البناء على أساس عادل ومتكافئ، مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد. وفي هذا السياق، ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محاولة بعض البلدان إساءة استخدام القضايا في شينجيانغ وهونغ كونغ للتدخل في الشؤون الداخلية للصين. وتعرب عن تقديرها لجهود الصين وإنجازاتها في ميدان حقوق الإنسان ومساهمتها في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يواصل بلده دعم الحكومة الصينية في دفاعها عن سيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية ودعم جهودها الرامية إلى ضمان ازدهار شينجيانغ وهونغ كونغ واستقرارهما.

89 - السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا): قالت إنه في حين أن من واجب كل حكومة تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وحمايتها، فإن لكل دولة عضو الحق في تحديد نهجها وخياراتها فيما يتعلق بالسياسة العامة في إطار السعى إلى تحقيق التنمية والتصدي للتحديات التي تواجه الأمن والسلامة على الصعيد الوطني، مسترشدة بالقوانين والمعايير الدولية المنطبقة. ويجب احترام هذا الحق.

90 - وتابعت تقول إنه ينبغى أن يسترشد العمل على الصعيد الدولي، بما في ذلك في اللجنة، بمبادئ الحياد والموضوعية وشمول الجميع، وألا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية.

91 - وأشارت إلى أنه ينبغى النهوض بقدرة الدول على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها داخل أراضيها، وبجب دعم الآليات التي تقودها الدول والتي تمتلكها. وينبغي أن تعطى الأولوبية في الجهود المتعددة الأطراف أولا وقبل كل شيء للتدابير الرامية إلى مساعدة الدول، وفقا لاحتياجاتها، في مجال تعزيز حقوق الإنسان الواجبة لمواطنيها وحمايتها. وأخيرا، تؤكد إندونيسيا من جديد أنه يجب على الدول أن تسمعي إلى المشماركة البنّاءة والقيام في الوقت نفسمه بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمسك بروح التعاون في التغلب على الخلافات. ومن الأهمية بمكان زيادة فهمها لبعضها البعض من أجل

الأجانب وجرائم الكراهية، التي ترتكب في الولايات المتحدة، وبأن تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع، لأنه عندئذ فقط يمكن للدول أن تتجح في إعمال حقوق شعوبها.

92 – السيدة كويشاكا (بوروندي): أكدت من جديد موقف بلدها المبدئي الداعم لاحترام السيادة والاستقلال الوطني وعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول الأخرى، فقالت إن وفد بلدها يثنى على جهود الصين وإنجازاتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال نهج محورُه الإنسان، ويكرر تأكيد التزامه بمبدأ الصين الموحدة وغير القابلة للتجزئة. والمشاركة البناءة للصين في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في شينجيانغ وفقا للقانون هي موضع تقدير. وفي هذا السياق، فإن تقييم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في شينجيانغ من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دون ولاية من مجلس حقوق الإنسان ولا موافقة البلد المعنى يشكل انتهاكا خطيرا لمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس. وترحب بوروندي بالتعاون والانفتاح اللذين أبدتهما الحكومة الصينية، ولا سيما باستقبالها زبارة المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان ميشيل باشليت إلى الصين، بما في ذلك شــينجيانغ. ويرحب وفد بلدها كذلك بالبيان الذي أدلت به السيدة باشليت بعد زيارتها، الذي ذكرت فيه الإنجازات الواضحة التي حققتها الصيين في العديد من المجالات، ولا سيما في مجال حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها.

93 - وقالت إن بوروندي ترى أن القضايا المتعلقة بشينجيانغ وهونغ كونغ والتبت هي مسائل تتعلق بالشؤون الداخلية للصين. وعلاوة على ذلك، فهي تؤيد الصين في تنفيذ سياسة "بلد واحد ونظامان" في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، التي أسفرت عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بعودة السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة.

94 - السيدة الموتشو (المغرب): قالت إن لدى بلدها تقليد عربق من التسامح والتعايش واحترام الآخرين وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. ويعزز الدستور المغربي التزام حكومة بلدها بحقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز. وعلى وجه الخصوص، وصفت المادة 30 بأنها رؤبوية، لأنها تنص على أن الأجانب الخاضعين للولاية القضائية المغربية لهم الحق في التمتع بالحريات الأساسية الممنوحة للمواطنين المغاربة.

95 - وقالت إن حكومة بلدها اعتمدت في ميدان الهجرة نهجا يقوم على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني والتضامن والتسامح. ويجري في هذا الإطار تنفيذ سياسة إنسانية تتسم ببعد النظر تجاه المهاجرين الذين يعيشون في المغرب، مما سمح بتسوية أوضاع آلاف

المهاجرين في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت عدة إصلاحات لضمان تمتع المهاجرين بجميع الحقوق على قدم المساواة.

96 – وقالت إن المغرب ساهم، على الصعيدين الإقليمي والدولي، في تعزيز السلام بين الشعوب، والحوار بين الأديان والثقافات، ومكافحة خطاب الكراهية والإقصاء. وهو فخور بأنه كان وراء وضع وثائق للأمم المتحدة ووثائق دولية هامة مثل خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، وخطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية، وإعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، شكل المغرب القوة الدافعة وراء اتخاذ قرار الجمعية العامة الذي وبالمثل، سيستضيف المغرب الموتى الماتدى العالمي التاسع لتحالف الأمم وبالمثل، سيستضيف المغرب المنتدى العالمي التاسع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

97 – وأشارت إلى أن ثقافة السلام والوئام والتعايش التي يروج لها المغرب على الصعيدين الوطني والدولي معروفة وتحظى بترحيب كبير. وخلال زيارة البابا فرنسيس للمغرب في آذار /مارس 2019، أشاد بالتزام بلدها بتوفير تدريب عالي الجودة لمكافحة جميع أشكال التطرف. ويسعى المغرب، لضمان استدامة وكفاءة أنشطته في هذا المجال، إلى إعطاء المجتمع المدني دورا كشريك في تعزيز احترام حقوق الإنسان ورصد أي انتهاكات محتملة في هذا الصدد.

98 – السيد السركيك (ليبيا): قال إن التمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا يزال قائما في المجتمعات في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن مستوى تقدمها. وفي حين أن التعبير عن هذه الكراهية يختلف من بلد إلى آخر، فإن أبشع أشكال التمييز هي تلك التي تتعرض لها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي غير المشروع وقوانينه العنصرية التي تؤكد سيطرته على أراضي وثروات تلك الشعوب. وهذا التمييز، الذي يشكل خرقا فادحاً للقانون الدولي، يعد مظهرا لسياسة الفصل العنصري وجريمة ضد الإنسانية.

99 - واستطرد قائلا إن شعوب القارة الأفريقية كانت على مر التاريخ الأكثر تضررا من ظاهرة العنصرية، حيث استُعبدت قسرا وتعرضت لأبشع أشكال الاستغلال من قبل المستعمرين. ويجب على حكومات القوى الاستعمارية أن تتحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه الشعوب التي خضعت لسيطرتها، وأن تبادر بتعويضها.

100 - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء تنامي ظاهرة التعصب والكراهية والتحريض القائمة على أساس الدين أو المعتقد، وموجة الكراهية الدينية التي تقودها جماعات متطرفة ضد الإسلام والمسلمين. ويجري انتهاك الرموز الدينية الإسلامية والعبث بالمقدسات الإسلامية، والترويج لفكرة الخطر الإسلامي، بحجة حرية الرأي والتعبير.

101 - وأضاف قائلا إن الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني بحرمانه من التمتع بحقوقه في الحياة والصحة والتعليم والعمل وحقوق الإنسان والغذاء وحرية التنقل وتقرير المصير موثقة بإسهاب في تقارير الأمم المتحدة. وسيواصل بلده مناصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

102 - وقال إنه ينبغي لكافة الدول أن تعمل على تعزيز الآليات الحالية لمتابعة التنفيذ الفعال للالتزامات الإقليمية والدولية بمكافحة العنصرية والتمييز العرقي وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومبدأ عدم التمييز والمساواة بين جميع البشر هو مبدأ راسخ في العقيدة الإسلامية الصحيحة، ومكرس في القانون الليبي.

103 - السيد بانغيبيتا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد أن احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة يمثلان قواعد أساسية تحكم العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، تعارض جمهورية تنزانيا المتحدة الممارسة المتمثلة في تسييس قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا المتعلقة بهونغ كونغ وشينجيانغ والتبت، وهي شؤون داخلية للصين. وينبغي لجميع الأطراف أن تتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عالمية حقوق الإنسان وجيادها وموضوعيتها وعدم انتقائيتها. وختاماً، قال إن بلده يثني على الحكومة الصينية لما تبذله من جهود لحماية وتحسين معيشة شعبها وللتقدم المحرز في التخفيف من حدة الفقر.

104 - السيد ليلييرت (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن تنامي كراهية الأجانب حدد بوصفه تحديا متشابكا في هذا العصر، حيث يُعترف بكراهية الأجانب إزاء المهاجرين باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للعنصرية المعاصرة وانتهاكات حقوق الإنسان. وعلى مدى السنوات الماضية، استُخدمت منصات التكنولوجيا الرقمية لنشر خطاب كراهية الأجانب والتمييز العنصري واستبعاد المهاجرين، حيث نشر المستخدمون محتوى متطرفا ومثيرا يديم القوالب النمطية الضارة. ولطالما كان لوصم الأشخاص ذوي الأصول المختلفة ونشر خطاب الكراهية عبر الإنترنت عواقب على أرض الواقع. ولذلك فهو يشدد على

22-24597 14/18

أهمية إدراج منصات التكنولوجيا الرقمية في الجهود المبذولة للتوعية بكيفية تأثير هذا الخطاب والهجمات على أصحاب الحقوق، بمن فيهم المهاجرون، تأثيرا مباشرا على كل فرد في المجتمع.

105 – وأشار إلى أن أوجه عدم المساواة والتمييز والتعصب تجاه الآخرين سوف تتزايد في غياب التسامح والتعاطف. وفي هذا السياق، وكما جاء في نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، ينبغي أن توفر التكنولوجيات الرقمية وسائل جديدة للناس لمناصرة حقوقهم والدفاع عنها وممارستها. ولدى المجتمع الدولي العديد من الممارسات والأدوات الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها. فعلى سبيل المثال، يمثل إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية واحدا من أقوى النصوص التي تفاوضت بشأنها الدول الأعضاء برعاية الجمعية العامة بشأن القضاء على العنصرية والتمييز بجميع أشكالهما في سياق الهجرة.

106 – وأردف قائلا إن مسألة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب القائم على هويات أخرى متقاطعة تتطلب عملا حقيقيا، على النحو الذي دعا إليه إعلان وبرنامج عمل ديربان. فمن الدبلوماسية العالمية إلى التتمر في المدارس، يتعين على المجتمع الدولي معالجة القضايا الهيكلية التي تديم العنصرية، والتركيز على إدماج الأصوات الأكثر تضررا التي لا تُسمع عادةً. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون لضمان رفاه وحقوق جميع الناس، بمن فيهم المهاجرون، وتشجيع العمل والتعاون للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

107 - السيدة داكوستا (جامايكا): قالت إن الآثار المتبقية لقرون من الاسترقاق والاستغلال هي واقع يومي في جامايكا، حيث ينحدر ما يقرب من 90 في المائة من السكان من أصل أفريقي. وإذا استمر تأثر المنحدرين من أصل أفريقي سلبا بأوجه القصور في الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة والعافية، في جملة موروثات نظمية أخرى عن عهد الرق والاستعمار، فقد لا يتمكنون من اختبار التحول الاجتماعي والاقتصادي. وهم يعيشون في كثير من الأحيان في نظام اجتماعي يؤدي فيه الفقر المزمن إلى العنف والجريمة المدمرين، مما يزيد من تقويض جهود الدول لتحقيق الرخاء المستدام لشعوبها. وفي هذا السياق لا تزال جامايكا مصمة على مواصلة الدعوة إلى الاعتراف الدولي بالعدالة التعويضية بوصفها سبيلا ضروريا لتضميد الجراح واستعادة الكرامة وإحراز تقدم للمنحدرين من أصل أفريقي.

108 - وقال إنه بينما هناك تعقيدات مرتبطة بهذه المسألة الحساسة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشحذ العزم على اتخاذ خطوات جريئة وخلاقة. والواقع أن هناك زخماً متزايداً في إطار الأمم المتحدة نحو تحسين حياة المنحدرين من أصل أفريقي الذين عانوا من آلام العنصرية والتمييز العنصري وإرث الاسترقاق، بما في ذلك التخلف الهيكلي.

109 - وذكرت أنه مع بقاء سنتين فقط على انتهاء العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو جامايكا الدول الأعضاء إلى الدخول في حوار صريح ومفتوح وشامل بغية تحديد الوسائل العملية لتحقيق العدالة التعويضية.

110 - السيد غالاستيان (أرمينيا): قال إن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الجماعية والفردية أمر لا غنى عنه لتعزيز التسامح وعدم التمييز داخل المجتمعات وفيما بينها. ويتحمل القادة السياسيون والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فالنقاش السياسي المفتوح، وحرية الرأي، والمجتمع المدني النابض بالحياة، ووسائط الإعلام الحرة هي عناصر أساسية ترفع مستوى حماية المجتمع من الدعاية التي تحض على الكراهية والتلقين العقائدي. ولهذا فإن احترام الحريات الأساسية ضروري لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

111 - وقال إن التحريض على الكراهية وجرائم الكراهية وإنكار جرائم الماضي أو تبريرها أو تمجيدها أمور تشكل علامات إنذار مبكر يمكن كشفها، وإذا لم يتم التصدي لها، فإنها تمهد الطريق لارتكاب فظائع في المستقبل. وكثيرا ما يكون خطاب الكراهية الذي يستهدف جماعات عرقية ودينية سببا كامنا للعنف والنزاعات.

112 - واستطرد قائلا إن الشعب الأرمني عانى بنفسه من العواقب الوخيمة لكراهية الأجانب والدعاية التي تحض على الكراهية بقيادة الدولة. ولا يزال الشعب الأرمني، بعد مرور قرن على وقوعه ضحية للإبادة الجماعية المدمرة، يواجه التحريض على الكراهية القائمة على الهوية في المنطقة. وقد وثقت المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية على نطاق واسع الدعاية التي تحض على الكراهية بقيادة الدولة على جميع المستويات في أذربيجان المجاورة بالاستناد إلى روايات تاريخية محرفة، وإنكار وجود الشعب الأرمني ذاته في موطن أجداده، وتمجيد جرائم الكراهية ضدد الأرمن. ومما يثير القلق بوجه خاص تلقين الشباب وإشراك الأطفال فيما ترعاه الدولة من دعاية الكراهية ضد الأرمن عن طريق البرامج التعليمية.

113 - وأشار إلى أن عواقب هذا التلقين العقائدي كانت واضحة العنصرية في الماضي واتخاذ إجراءات قوية لمنعها، فإن المظاهر خلال العدوان الأخير الذي شنته أذربيجان على الأراضي الخاضعة لسيادة أرمينيا، حيث كان هناك العديد من الحالات المؤكدة للإعدام بإجراءات موجزة لأسرى الحرب، والتشويه الجسدي والعنف الجنساني، وهي حالات لقيت ترحيبا وتمجيدا على وسائل التواصل الاجتماعي. ولمحاسبة الجناة، رفعت أرمينيا دعوى ضد أذربيجان أمام محكمة العدل الدولية بسبب انتهاكاتها للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

> 114 - واستطرد قائلا إن السياسات التي تجرد عرقا معينا من الناس من إنسانيتهم لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة، وبنبغي إدانتها إدانة قاطعة والتصدي لها بفعالية على جميع المستوبات. ومما يؤسف له أن وفد بلده يلاحظ في كثير من الأحيان التسييس والانتقائية في الإعراب عن الإدانة والسخط، مع إغفال جهات معينة دأبت على ارتكاب انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان. والنهج الانتقائي والمقيد الذي تتبعه بعض البلدان التي تناصر حقوق الإنسان على الصعيد العالمي يمثل مصدر قلق بالغ من حيث نزاهة وموضوعية خطاب حقوق الإنسان برمته.

> 115 - وقال إن أرمينيا تولى أهمية خاصــة للحماية الدولية لحقوق الإنسان الجماعية، أي احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والساسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكنان الشعوب من تحديد وضعها السياسي بحرية والسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مما يعكس الترابط القوى بين الإعمال العالمي للحق في تقرير المصير وممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأي محاولة لقمع تطلعات الشعوب إلى العيش بحرية وكرامة بالقوة ينبغى أن تُعتبر تحديا لمقاصد المنظمة وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان وأن يرفضها المجتمع الدولي رفضا قاطعا.

> 116 - السيدة ميكائيل (إريتريا): قالت إن بلدها انضم إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 2001 على أساس اعتقاده الراسخ بأن العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز بجميع أنواعه تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبلزم أن تتصدى لها جميع الدول. وللاستعمار والرق القائمين على التحيز العنصري عواقب اجتماعية واقتصادية سلبية عميقة الجذور لا تزال تؤثر على المجتمعات. وعلى الرغم من الالتزامات المُتعهَّد بها منذ عشرين عاما لمعالجة مظالم

المستمرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أمور تسهم في إدامة الفقر وعدم المساواة والعنف وجرائم الكراهية في جميع المجتمعات. وعلاوة على ذلك، هناك اتجاهات متزايدة للعنصرية وايديولوجيات التفوق التي تؤثر على مجتمعات المهاجرين، بما في ذلك رفض عاداتهم وقيمهم وقدرتهم على ممارسة عاداتهم الدينية واللغوية والثقافية بحرية. ولذلك يلزم وجود إرادة سياسية أقوى لإصلاح الهياكل القانونية والاقتصادية والسياسية القائمة التي تديم آثار العنصرية والاستعمار.

117 - وقالت إنه من الضروري تجنب تسييس مناقشة البند الحالي من جدول الأعمال، لأن القيام بذلك لا يثبت سوى فشل الدول الأعضاء في النظر بجدية في الموضوع قيد النظر. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدها يعارض الانتقادات ذات الدوافع السياسية الموجهة إلى الصين أمام اللجنة. وقالت إن إربتريا تقدر التعاون والانفتاح اللذين أبدتهما الحكومة الصينية في استقبال زيارة المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان إلى الصين، بما في ذلك شينجيانغ، وتتمنى للصين النجاح في جهودها الرامية إلى تلبية احتياجات سكانها.

## البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

118 - السيد غوو جياكون (الصين): قال إن وفد الولايات المتحدة أساء مرة أخرى استخدام جدول أعمال اللجنة بتلفيق بيان مشترك مناهض للصين من إعداد البلدان الغربية في حملة تشهير ضد الصين، وهو ما يعارضه وفد بلده بشدة. وهذه هي المرة الحادية عشرة التي تثير فيها الولايات المتحدة المواجهة في الدورة الحالية للجنة بهجمات حاقدة على الصين، وهو ما يرفضه وفد بلده بشكل قاطع.

119 - وقال إنه بالرغم من أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها تهتم بحقوق الإنسان في الصين أكثر من اهتمامها بحقوق الإنسان في بلدها، فإن ذلك ليس علامة على الإيثار. ففي الواقع هي محاولة من هذا البلد لإحباط تنمية الصين بهدف نهائي هو الحفاظ على هيمنتها. وترفض الولايات المتحدة الوقائع والحقائق، ولا تكف عن اختلاق الأكاذيب، وتتخرط في دبلوماسية قسرية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، رفض مجلس حقوق الإنسان بشكل قاطع مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بشأن قضية شينجيانغ ورفض بشكل قاطع تأييد ما يسمى بتقييم المفوضة السامية السابقة لقضية شينجيانغ. وقد أُحبطت مؤامرتهم. ولكن لكونهم خاسرين يشعرون بالمرارة، أتوا إلى اللجنة لإعادة صياغة قضية شينجيانغ في هجوم آخر

22-24597 16/18

غير مبرر ضد الصين من خلال تشجيع كندا على قيادة مساعي إصدار بيان مشترك ضد الصين وتنظيم ما يسمى بحدث جانبي حول شينجيانغ حضرته حفنة من الدول الغربية. ويفضح هذا العرض المتمادي والسيئ التنفيذ المآرب السياسية للولايات المتحدة التي تهدف إلى احتواء الصين من خلال استغلال قضية شينجيانغ. وفي حين أن الصين هي المستهدفة حاليا، فإن بلدا ناميا آخر سيصبح مستهدفا فيما بعد.

120 - وأشار إلى أن البيان المشترك الذي أدلت به كوبا باسم 60 بلدا يوضح الموقف الواضح لعموم أعضاء الأمم المتحدة ضد تسييس قضايا حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وقد كشف المجتمع الدولي نفاق الولايات المتحدة التي تتظاهر بالدفاع عن حقوق الإنسان، ولكنها تسعى في الواقع إلى الهيمنة وإلى الحفاظ على هذه الهيمنة. ويبدو أن الولايات المتحدة تهتم بالأقليات العرقية في الصين أكثر من اهتمامها بالأقليات الموجودة على أراضيها. غير أن هذا لا يعني أنها "محبة للجميع". فهذا البلد مقصِّر تماما عندما يتعلق الأمر بالعنصرية.

21 - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة هي التي قاطعت علنا ودون خجل الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في عام 2021. وسلوكها يجعل من الصعب على الآخرين أن يصدقوا حسن نيتها وإخلاصها في مكافحة العنصرية واستعدادها للمشاركة في التعاون الدولي في هذا المجال. وينبغي للولايات المتحدة التوقف عن غطرستها وتحيزها، والتخلي عن معاييرها المزدوجة والكف عن إخبار البلدان الأخرى بما يجب عليها فعله دون تأخير.

122 - السيدة أهانغاري (أذربيجان): قالت إن وفد بلدها يرفض الادعاءات التي قدمها ممثل أرمينيا بشان ما يسمى بالكراهية ضد الأرمن وتدمير التراث الثقافي الأرمني في أذربيجان. فأذربيجان بلد متعدد الأعراق يحق فيه لجميع المواطنين والمقيمين التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات على قدم المساواة ودون تمييز، وفقا لدستور البلد وتشريعاته. وستواصل حكومة بلدها جهودها الرامية إلى الحفاظ على التماسك المدني وتعزيز الشمول وحقوق الإنسان في أذربيجان.

123 - ومن ناحية أخرى، فقد شنت أرمينيا عدواناً على أذربيجان، وارتكبت جرائم بشعة أثناء النزاع، ونفذت تطهيرا عرقيا على نطاق واسع، واتبعت بشكل منهجي ومنظم سياسة تدمير أي آثار للثقافات الأخرى في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. والبلد الذي يُكرَّم فيه

الإرهابيون الدوليون ومجرمو الحرب وحتى المتعاونون مع النازيين بوصفهم أبطالا وطنيين يحاول تصوير بلد آخر على أنه غير متسامح. والإيديولوجية التي تُزرع في المجتمع الأرمني على أساس الكراهية العرقية والشيطنة هي السبب الجذري للتطهير العرقي والتخريب الذي لم يسبق له مثيل في أراضي أذربيجان التي كانت محتلة رسميا في السابق. وعلاوة على ذلك، تواصل أرمينيا التحريض على الكراهية وعلى كراهية أذربيجان وشن حملة تضليل واسعة النطاق على الإنترنت ضد أذربيجان وشعبها. ومن المثير للقلق أن يوصَف كل من يجرؤ على الحديث عن المصالحة والتعايش السلمي مع أذربيجان بأنه خائن وأن يُعامل على هذا الأساس.

124 - وأشارت إلى أن أذربيجان أقامت دعوى من خلال محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لمحاسبة أرمينيا على انتهاكاتها السابقة والمستمرة للقانون الدولي ولإعادة إرساء العدالة. وقد أغفل ممثل أرمينيا عمدا في بيانه الإشارة إلى أن هناك دعويين في محكمة العدل الدولية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي القضية التي رفعتها أذربيجان ضد أرمينيا في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدرت المحكمة تدبيرا تحفظيا وأمرت أرمينيا بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع التحريض على الكراهية العنصرية والترويج لها، بما في ذلك من جانب المنظمات والأفراد الموجودين على أراضيها الذين يستهدفون أشخاصا من أصل قومي أو عرقي أذربيجاني.

125 - وقالت إنه يجب على أرمينيا أن تعترف بآثامها الصارخة وأن تدرك أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والمستمرين من خلال المطالبات الإقليمية، والاتهامات التي لا أساس لها، والعداء تجاه دولة مجاورة وشعبها، وازدراء حقوقهم المشروعة في العيش في وطنهم. وقد شرعت أذربيجان في عملية تطبيع العلاقات بين الدول مع أرمينيا على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل منهما لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا. وهي تتطلع، بناء على ذلك، إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة سلام ثنائية وإحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه.

126 - السيد غالستيان (أرمينيا): قال إنه بدلا من الرد على أي من المسائل المعلقة التي أعرب عنها وفد بلده في إطار البند الحالي من جدول الأعمال، انخرطت ممثلة أذربيجان في الدعاية، وفي إدامة الروايات التي تقع في صحصميم سحياسات الحكومة الأذربيجانية التي تتهجها منذ عقود المعادية للأجانب وللأرمن. وقد رد وفد بلده عدة

مرات في محافل أخرى على نفس الاتهامات الباطلة والتحريفات التي تختلقها أذربيجان في الجلسة الحالية. وفيما يتعلق بالتلاعب بالإجراءات في محكمة العدل الدولية وأوامرها، قال إنه لن يشرح معنى القضية المطابقة ولن ينخرط في تفسيرات طوعية لمداولات المحكمة. وجميع من في الغرفة قادرون على التمييز بين الحقائق والادعاءات وبين الأحداث الموثقة والاتهامات الباطلة.

127 - وفي مرحلة ما، ينبغي لأذربيجان أن تحيط علما بعناية بوقت ورود ذكرها في المناقشات بشأن بعض بنود جدول الأعمال وسبب ذلك والسياق الذي تُذكر فيه، وألا ترد بنفس الحجج القديمة المراوغة، بل أن تفكر على الأقل داخليا في المسائل المثارة. ولا يمكن معالجة المستوى المرتفع الحالي لكراهية الأجانب ببيان يصور واقعا موازيا ويتجاهل كل التقارير والاستنتاجات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المرموقة. وقد أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من العاشر إلى الثاني عشر الأذربيجان، بأن يعتمد هذا البلد تدابير لرصــد ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض والتشــجيع على الكراهية والتمييز العنصريين. وعلاوة على ذلك، وبعد أن وثقت اللجنة الدعاية التي تحض على الكراهية على أسـس عرقية في المناهج التعليمية في رياض الأطفال والمدارس، أوصت بأنه ينبغي لأذربيجان أن تستعرض كتبها المدرسية وأن تكفل تدريس التاريخ بطريقة تحول دون السرد التاريخي المهيمن والتفضيل العرقي. ويجب على أذربيجان أن تأخذ توصييات اللجنة على محمل الجد وأن تنفذها في أقرب وقت ممكن من أجل التصدي للآثار البالغة الخطورة للدعاية التي تحض على كراهية الأجانب على المجتمع قبل أن تصل إلى مرحلة اللاعودة.

128 - السيدة آهانغاري (أذربيجان): قالت إن من المفارقات أن ممثل أرمينيا اتهم وفد بلدها بنشر ما يسمى بالدعاية في حين أن أرمينيا هي أول من وجه الاتهامات ضد أذربيجان في إطار المناقشة العامة. وتواصل أرمينيا دون تردد نفي مسؤوليتها عن العديد من جرائم الحرب التي ترتكبها قواتها وعملاؤها ومسؤولوها وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون تحت إمرتها وسيطرتها، وترفض مقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وتوفير سبيل مناسب للانتصاف والتعويض عن انتهاكاتها. وأرمينيا، التي تحاول أن تقدم نفسها على أنها بلد متسامح، أحادية العرق بصورة فريدة، وقد حققت هذه الحالة من خلال سياسة وممارسة متعمدتين للتطهير العرقي والمحو الثقافي موجهتين نحو الشعوب الأخرى، بما في ذلك الأذربيجانيون، الذين كانوا يشكلون ذات يوم أكبر أقلية قومية في

أرمينيا. وقد اقترن طرد 000 205 أذربيجاني من أرمينيا في أواخر ثمانينيات القرن العشرين بقتل وحشي لمئات الأبرياء. وعلاوة على ذلك، تقوم أرمينيا باستمرار وعن قصد بالقضاء على التراث التاريخي والثقافي الأذربيجاني في أراضيها وفي أراضي أذربيجان المحتلة سابقا.

129 - وأشارت إلى أن هيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى أعربت أكثر من مرة عن قلقها البالغ إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا والسياسات والممارسات التمييزية المتبعة في هذا البلد. وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية الواردة في النقارير الدورية لأرمينيا، عن قلقها إزاء خطاب الكراهية العنصرية والتصريحات التمييزية في الخطاب العام للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب في تقريرها عن أرمينيا إلى التعصب تجاه الأذربيجانيين. ودعت في هذا السياق وفد أرمينيا إلى الامتناع عن استخدام المناقشة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال للإعراب عن تعصب تجاه أذربيجان بطريقة تتعارض مع روح المناقشة.

130 - السيد غالستيان (أرمينيا): قال إن ممثلة أذربيجان قرنت مرة أخرى الاتهامات المضادة بأكاذيب وهمية لم يسمع بها أحد من قبل. ففي الواقع، لا يوجد نقص في الأدلة الموثقة على السياسة التي تقودها الدولة لتجريد الأرمن من إنسانيتهم، مما يهيئ أرضا خصبة لارتكاب جرائم الكراهية. وشعار الوفد الأذربيجاني بأن أرمينيا بلد أحادي العرق مثير للسخرية بشكل خاص بالنظر إلى سجل ذلك البلد الطويل للانتهاكات المنهجية والموثقة جيدا لحقوق الإنسان لأقلياته القومية. وغني عن القول إن أكثر ما يعني القانون الدولي لحقوق الإنسان ليس عدد الأقليات العرقية، بل حماية حقوقها. وفي هذا الصدد، أكد من جديد أنه ينبغي لأذربيجان أن تبدأ في تنفيذ توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان للتهادات المرتفع للغاية والدعاية التي تحض على الكراهية في جميع مجالات الحياة العامة، والدعاية التي تحض على الكراهية في جميع مجالات الحياة العامة، من الخطاب السياسي إلى تعليم الأجيال الشابة. ولا تزال هذه السياسات تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وينبغي التصدي لها فورا وبفعالية على جميع المستوبات.

رُفعت الجلسة الساعة 12:35.

22-24597 18/18